

بيان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان يقول فيه إن منع إسرائيل إدخال أدوات النظافة إلى قطاع غزة، هو وسيلة إضافية لتكريس جريمة الإبادة الجماعية*

2024/8/1

غزة: منع إسرائيل إدخال أدوات النظافة وسيلة إضافية لتكريس جريمة الإبادة الجماعية

الأراضي الفلسطينية – قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إن استمرار السلطات الإسرائيلية في فرض حصار تعسفي على قطاع غزة، ومنع دخول المساعدات والمواد الأساسية التي لا غنى عنها للبقاء، بما في ذلك منع إدخال أدوات التنظيف والنظافة الشخصية في خضم انتشار الأمراض المعدية والظروف المعيشية الصعبة لنحو 2.3 مليون فلسطيني هو تكريس لجريمة الإبادة الجماعية الشاملة التي تنفذها منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي.

وأعرب الأورومتوسطي عن بالغ قلقه إزاء التذاعيات الوخيمة لاستمرار تعمد إسرائيل تأزيم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، ومنع دخول مواد التنظيف والنظافة الشخصية والأدوات الصحية ومواد التعقيم، وعدم السماح بإدخال الكثير من الأصناف الضرورية ذات العلاقة، مشيراً إلى أن لا سبب يبرر إخضاع السكان لظروف معيشية قد تؤدي بهم إلى الهلاك الفعلي، بما في ذلك من خلال تفشي الأمراض المعدية والجلدية الخطيرة ومرض الكبد الوبائي وغيره.

”أضطر إلى قص فوط أطفالي إلى قطع صغيره واستخدامها كفوط صحية خلال الدورة الشهرية رغم أنها غير ملائمة أبداً للاستعمال، كما أنني اضطر أن أقضي اليوم كاملاً باستخدام فوطة واحدة فقط، وهو ما تسبب لي بتسلخات والتهابات عديدة”

آية كمال عاشور عابد (20 عاماً) نازحة في مدرسة وسط قطاع غزة

وأكد المرصد الأورومتوسطي أن استمرار إسرائيل بحرمان جميع سكان قطاع غزة بشكل تعسفي ومنهجي من أدوات ومواد النظافة يساهم في الانتشار السريع للكوارث الصحية الهائلة التي صنعتها إسرائيل في قطاع غزة، والتي تفاقمت إثر النزوح القسري وواسع النطاق والمتكرر للسكان، وافتقارهم إلى المعقمات ومواد النظافة الشخصية، لا سيما في مراكز ومخيمات الإيواء المكتظة بمئات آلاف النازحين، وذلك بسبب منع وعرقلة إسرائيل المتواصل لدخول الإمدادات الأساسية إلى القطاع، واستمرار تفشي الأمراض المعدية وتلوث المياه وغياب خدمات الصرف الصحي، بفعل تدميرها من قبل قوات الجيش الإسرائيلي.

وشدد الأورومتوسطي على أن الحصار الإسرائيلي التعسفي والمتواصل وإغلاق كافة المعابر المؤدية إلى قطاع غزة منذ بدء حرب الإبادة الجماعية قبل نحو عشرة أشهر، ومنع وعرقلة

* المصدر: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

إدخال الإمدادات الإنسانية، أدى إلى تراكم خطير لمجموعة من الأزمات التي تهدد بشكل مباشر حياة وصحة سكان قطاع غزة، وفي مقدمتها حرمانهم من المواد الغذائية، والماء الصالحة للشرب، والأدوية، والمستهلكات الطبية، وكذلك الأدوات الصحية ومواد التنظيف.

وفي إفادة لفريق الأورومتوسطي، قالت "آية كمال عاشور عابد" (20 عاماً)، وهي أم طفلين، ونازحة في مدرسة "دير البلح الإعدادية للبنات" وسط قطاع غزة: "نحن أكثر من 30 شخصاً نعيش في هذا الفصل منذ نحو 9 أشهر، كان عددنا نحو 70 شخصاً قبل أشهر، ولكن تقلص العدد قليلاً عند خروج بعض النازحين إلى خيام خارج المدرسة".

وأضافت "عابد" أنه "على الرغم من أن عددنا كبير جداً ونحتاج بشكل متواصل لمواد التنظيف والنظافة الشخصية، إلا أننا لا نحصل عليها إلا بشكل محدود كل شهرين أو ثلاثة. حتى في الأسواق لا توجد مواد صحية مثل المحارم والصابون والشامبو، وإن توفر ذلك يكون بسعر مرتفع جداً. على سبيل المثال، سعر مكعب الصابون وصل إلى 30 شيكل (نحو 9 دولارات أمريكية)، وعبوة الشامبو وصلت إلى 90 شيكل (نحو 25 دولاراً أمريكياً). من أين لنا أن نوفر هذه المبالغ فقط للنظافة الشخصية ونحن لا نجد ما نأكل؟".

وذكرت "عابد" التي نزحت من منزلها في مخيم جباليا للاجئين شمال قطاع غزة، بعد قصفه في أكتوبر/تشرين أول الماضي، أن إبنها الاثنتين أصيبا بحساسية وبكتيريا تحتاج إلى مراهم لا تستطيع توفيرها ولا تتوفر في عيادات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مضيفة: "عرضت إبني على الطبيب فأبلغني أن جسده بأكمله مصاب بالبكتيريا بشكل خطير بسبب قلة النظافة".

وأوضحت أن معاناتها الأكبر باتت في توفير الفوط الصحية، والتي أصبح توفرها في الأسواق المحلية شحيح وسعرها مرتفع، وقالت "أضطر إلى قص فوط أطفالي إلى قطع صغيرة واستخدامها كفوط صحية خلال الدورة الشهرية رغم أنها غير ملائمة أبداً للاستعمال، كما أنني اضطر أن أقضي اليوم كاملاً باستخدام فوطة واحدة فقط، وهو ما تسبب لي بتسلخات والتهابات عديدة".

ونبه المرصد الأورومتوسطي إلى وجود نحو 680 ألف امرأة وفتاة في سن الحيض في قطاع غزة، لا تتوفر لهن بشكل كافٍ الإمدادات الضرورية الخاصة بالدورة الشهرية، وبخاصة الفوط الصحية، فضلاً عن عدم كفاية المياه ومستلزمات النظافة والمراحيض، وانعدام الخصوصية، واضطرارهن إلى استخدام مواد ملوثة أو غير معقمة، مما يعرضهن لخطر الإصابة بالأمراض، بما في ذلك سرطان الرحم، والتهابات الجهاز التناسلي والمسالك البولية والعمق.

وأبرز الأورومتوسطي تفاقم مخاطر غياب الأصناف الأساسية لمواد التنظيف الشخصية والأسرية في قطاع غزة، في ظل الاحتياج الشديد للتنظيف والرعاية الشخصية، جراء إجبار أكثر من 2 مليون نسمة على النزوح القسري، غالبيتهم لعدة مرات، ولجوء مئات آلاف منهم إلى مراكز إيواء وخيام تفتقر لأدنى مقومات الحياة والنظافة الشخصية والرعاية الصحية، إلى جانب مخاطر

تراكم النفايات وغرق الطرقات والأسواق بطفح المياه العادمة نتيجة عدم القدرة على تصريفها، بسبب قطع إسرائيل الكهرباء عن قطاع غزة بشكل كامل، ومنعها لدخول الوقود لتشغيل مولدات الكهرباء البديلة، عدا عن تدمير غالبية البنية التحتية الحيوية في القطاع، بما في ذلك شبكات الصرف الصحي.

وقتل "محمد سعد أبو هيثم" (42 عاماً)، إن عائلته المكونة من 8 أفراد وتقيم في خيمة في منطقة مواصي خان يونس جنوب قطاع غزة، تعاني بشدة جراء غياب مواد التنظيف وعدم وجود صابون للنظافة الشخصية أو صابون لغسيل الملابس، ولو توفر الصابون يصعب شراؤه بسبب غلاء اسعاره.

وأضاف "أبو هيثم" لفريق الأورومتوسطي: "لا نملك المال اللازم لشراء وجبات الطعام الكافية لأطفالنا حتى نستطيع شراء مواد التنظيف والصابون في ظل أسعارها العالية ونقص كميات العروض منها، وقد انتشر القمل في شعر زوجتي وأطفالي ونعاني جميعنا من الأمراض الجلدية بسبب قلة الاغتسال وعدم توفر الصابون والشامبو".

ولاحظ فريق الأورومتوسطي عرض كميات من مواد التنظيف البديلة والبدايئة التي يتم تصنيعها محلياً وتعد غير آمنة ولا تفي بالغرض إلى حد كبير، في أسواق وسط وجنوب قطاع غزة، وذلك باستخدام صبغات الطعام كبديل عن الصبغات المستخدمة في تحضير الصابون السائل ومواد التعقيم، والتي لم تدخل إلى قطاع غزة منذ أشهر بفعل الإغلاق الإسرائيلي للمعابر وفرض الحصار التعسفي.

وقد سجلت نقاط طبية في مراكز الإيواء وتجمعات النازحين في الخيام، عشرات آلاف حالات الإصابة بالأمراض الجلدية، وبالتحديد الأكزيما التي تظهر بشكل ملحوظ على أيدي النساء ممن يعملن على تنظيف أواني الطعام بمواد بدائية غير آمنة، في وقت تشير الأمم المتحدة إلى أن الطفح الجلدي والالتهابات الجلدية، لا سيما بين الأطفال، آخذة في الارتفاع بشكل حاد في قطاع غزة.

وأشار المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن إسرائيل تفرض على سكان غزة حصاراً تعسفياً خانقاً بقصد الإهلاك العمد لهم، عبر التجويع، ومن خلال حشرهم في بيئة بمساحات جغرافية ضيقة، ومنع الأدوية ومواد التنظيف عنهم وحرمانهم من القدرة على الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والاستخدام الإنساني، وارتفاع درجات الحرارة.

وأكد الأورومتوسطي على أن الحق في الكرامة هو حق أساسي ومضمون لجميع الأفراد دون تمييز أو استثناء، بما يشمل توفير الظروف التي تتيح للناس العيش بكرامة، وحمايتهم من الإذلال والإهانة، وضمان حصولهم على الاحتياجات والحقوق الأساسية الأخرى، مثل الحق في الصحة والحق في الوصول إلى المياه والصرف الصحي، التي تعتبر حقوقاً إنسانية معترف بها دولياً للحفاظ على حياة السكان وحفظ كرامتهم.

وشدد الأورومتوسطي على أنه لا يمكن كفالة حقوق سكان قطاع غزة إلا من خلال وقف جريمة الإبادة الجماعية ورفع الحصار التعسفي عن قطاع غزة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه في القطاع الذي بات غير قابل للحياة على كل الصعد، مشيراً إلى أن كل يوم تأخير من شأنه أن يوصل القطاع إلى نقطة اللاعودة أو لدفع كلفة باهظة من أرواح المدنيين وصحتهم.

وجدد الأورومتوسطي دعوته إلى المجتمع الدولي لضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بما يشمل دخول العناصر الأساسية الغذائية وغير الغذائية الضرورية للاستجابة للوضع الكارثي الذي يعاني منه سكان القطاع بأكمله، وبشكل فوري وآمن وفعال، بما في ذلك إلى شمال قطاع غزة، وإعطاء الأولوية لتوفير الإمدادات الكافية من منتجات النظافة الشخصية والأسرية، وتلك الخاصة بالدورة الشهرية للنساء والفتيات في قطاع غزة، بالإضافة إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لمنع وتخفيف المزيد من الضرر للنساء والأطفال بشكل خاص، ولجميع السكان الفلسطينيين بشكل عام، بحسب ما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية ذات العلاقة.

كما دعا إلى ضرورة الضغط على إسرائيل لإعادة تشغيل خطوط أنابيب المياه الرئيسية التي تصل إلى قطاع غزة، خاصة في شمال القطاع، وضمان سلامة الفنيين وإتاحة الفرصة لهم لإجراء أعمال الإصلاح وإعادة التأهيل لخطوط المياه ومصادرهما المتعددة، إلى جانب صيانة مرافق وخدمات الصرف الصحي.

وطالب بضرورة الضغط على إسرائيل للسماح بإدخال المواد اللازمة لأعمال الإصلاح وإعادة تأهيل البنى التحتية المدنية لتقديم الخدمات التي لا غنى عنها لحياة السكان المدنيين في قطاع غزة وإنقاذهم من خطر الكوارث الصحية، بالإضافة إلى ضمان إدخال الوقود الكافي لتشغيل البنى التحتية للمياه والصرف الصحي، بما في ذلك محطات تحلية المياه وآبار المياه، ودورات المياه المتنقلة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>